

ألمانيا تقدم معونة تنموية لمصر تبلغ 354 مليون يورو



الأربعاء 30 يناير 2013 12:01 م

التقى الدكتور أشرف العربى وزير التخطيط والتعاون الدولى بوزير التعاون الاقتصادى والتنمية الألمانى ديرك نيبل فى برلين اليوم "الأربعاء" لبحث مجالات التعاون التنموى بين مصر وألمانيا والاتفاق على تفاصيل برنامج التعاون المالى والفنى لعام 2013 وتعزيز التعاون الثنائى بين حكومتى البلدين والتي تعتبر من أفضل أشكال العلاقات الثنائية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية

وصرح الدكتور أشرف العربى بأن المقابلة تناولت الأوضاع الراهنة التى تمر بها مصر على المستويين السياسى والاقتصادى، حيث أشار الوزير الألمانى إلى تطلع بلاده لاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر، مؤكدا حرص ألمانيا على مواصلة برامج التعاون التنموى مع مصر بوصفها شريك استراتيجى لألمانيا وكذلك لما لها من دور حيوى وهام فى المنطقة

وقال العربى إن نيبل أكد تقديم ألمانيا مخصصات للتعاون المالى والفنى مع مصر لهذا العام تبلغ قيمتها نحو 354 مليون يورو وهى القيمة التى تعد من أعلى المبالغ المخصصة للتعاون التنموى بين مصر وألمانيا، وتم الاتفاق على توجيه هذه المخصصات للمجالات ذات الأولوية فى خطة عمل الحكومة والتي تأتى فى مقدمتها مجالات خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والرعى والكهرباء والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة والتعليم والتدريب والتشغيل والتنمية المستدامة

ومن جانبه، استعرض العربى أهم التطورات الاقتصادية والسياسية فى مصر، مشيرا إلى الجهود التى تبذلها الحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطنى ومواجهة التحديات التى تعترض عملية التنمية الشاملة فى مصر ولضمان تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، خاصة ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية

كما رحب الدكتور أشرف العربى وزير التخطيط والتعاون الدولى بتصريح الوزير الألمانى بشأن مخصصات التعاون التنموى الجديدة معربا عن تقديره لحرص ألمانيا على مواصلة دعم ومساندة جهود التحول الديمقراطى والاستقرار فى مصر خاصة فى ظل التحديات الحالية التى تواجهها البلاد على الصعيدين السياسى والاقتصادى

وأشار الوزيران المصرى والألمانى الى إمكانية النظر فى زيادة المجالات التى تدرج تحت إطار إستراتيجية التعاون التنموى بين مصر وألمانيا لتشمل مجالى الصحة والنقل لما يمثله هذين المجالين من أولوية للجانب المصرى وما تتمتع به ألمانيا من خبرة وميزة نسبية فيهما

واستعرض الوزيران كذلك أهم المشروعات التى تساهم ألمانيا كشريك تنموى فى تنفيذها فى مصر فى عدد من القطاعات الحيوية ومنها المشروع القومى لإدارة المخلفات الصلبة ومشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى وغيرها كما تطرق الوزيران إلى برنامج مبادلة الديون مع ألمانيا والذى أعلنت عنه المستشارة الألمانية فى أعقاب ثورة 25 يناير، حيث تم بالفعل توقيع أولى مشروعات هذا البرنامج فى ديسمبر الماضى وهو برنامج بناء المدارس الابتدائية فى محافظتى أسيوط وسوهاج بقيمة 3.22 مليون يورو كما تم الاتفاق على تمويل برنامج للتغذية المدرسية فى 9 محافظات فى صعيد مصر بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى بقيمة 4.22 مليون يورو ويجرى حالياً التفاوض على باقى المشروعات المقترحة تمويلها فى نطاق الشريحة الأولى من هذا البرنامج والتي تعنى بعدد من المجالات الهامة من بينها نظم إدارة المخلفات الصلبة، تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير صناعات النسيج والملابس الجاهزة

ومن المنتظر أن يتم خلال العام الجارى توقيع اتفاق للتعاون المالى بمبلغ 165 مليون يورو بين الحكومتين المصرية والألمانية لتمويل عدة مشروعات فى مجالات البيئة والطاقة ومياه الشرب والصرف الصحى، بالإضافة إلى توقيع اتفاق التعاون الفنى بمبلغ 7ر670 مليون يورو لتمويل برامج التنمية بالمشاركة الأهلية فى المناطق الحضرية، وتطوير القطاع الخاص، ودعم حقوق المرأة

وفى ختام المقابلة أكد الوزيران على أهمية دعم شركاء التنمية وفى مقدمتهم ألمانيا للجهود التى تبذلها مصر لدعم المسار الديمقراطى ومساندة الثورة، مؤكداً على أن استقرار مصر أمر مهم بالنسبة لألمانيا وأوروبا وأن ترسيخ الديمقراطية فيها بوصفها الأكبر فى العالم

العربي يعد نموذجا للديمقراطيات الأخرى الناشئة مما يلقي بمسئولية إضافية على الثورة المصرية
أ. ش. أ